وفي اي مكان تجلس اجلس من باب اين وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين
يسمى اولهما شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما جوابا لانه مرتب على
الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط والى ذلك
اشار الناظم بقوله فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما
وفهم من قوله وجازم لفعلين اي ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب
الجمهور من النحويين واختاره ابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم كالجار
فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب
واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما
بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل
اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدا
مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل
وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر انهما
ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما
جزما الجواب كما قيل الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه
والخليل ورد بان العامل المركب لا يجزم اخر جزءيه ويبقى الاخر ومعمول الشرط
قد يجزم وبان العامل المركب لا يفصل بين جزءيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من
المشركين استجارك واجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له
وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد
بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور ولا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا
من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين
نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا فمضارعا نحو من كان يريد
حرث الاخرة نزد له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال ابو بكر انما حسن لان الاعتماد
في المعنى على خبر كان وهو مضارع وكانه قال من يرد نزد وعكس مثل قوله اني تبني
انه قال الموضح فتتبعت ما ورد به التنزيل فرايت الجواب اذا فعل الشرط فيه كلمة كان وتارة
يكونان عكسه مضارعا فماضيا وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب
ابي الحسن ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخاري ومنه ان نشا ننزل عليهم من السماء
اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل
فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب ورد الناظم في شرح التسهيل بهذين
الحديث والاية ونحوهما على الاكثرين اذ خصوا هذا النوع بالضرورة
وقالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيانا
العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثر ان يجيبوا عن الحديث بانه
نحو رواية بالمعنى فليس نصا في الرد وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر
في المتبوع وتحصل من قول الناظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين تسع
صور لان الشرط له ثلاثة احوال فانه يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا

بها

بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعا منها ثمان تجوز في
الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيه وهو ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا
عاريا من لم كما في الحديث والاية ورفع الجزا الحسن بعد ماض او بعد مضارع
منفي بلم قوي كقوله وهو زهير يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم
مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم ورفع يقول واليه اشار الناظم بقوله
وبعد ماض رفعك الجزا حسن والذي حسنه ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط
لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير
المختل الحال وقيل المراد به الصديق والمسغبة مصدر سغب يقال سغب سغبا ومسغبة
ويروى مسغبة مكان مسألة وعلى هذا انشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم
بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدا حذف خبره
اي لا غائب مالي ولا عندي حرمان على اخر الاحتمالات ونحو ان لم تقم اقوم برفع
اقوم لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجزاء في غير ذلك
ضعيف واليه اشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع وهن كقوله وهو
ابو ذؤيب الهذلي فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبعة من ياتها لا يضيرها
برفع يضيرها وقراءة طلحة بن سليمان في الشواذ اينما تكونوا يدرككم
الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فمكان القياس
عملها في الجواب وخرجه سيبويه على نية التقديم والتاخير واضمار الفاء والاول
عنده اولى اي تقدم على الشرط ما يطلبه المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع
اخوك تصرع والمبرد يقطع بتقدير الفاء لان ما يحل محلا يمكن ان يكون له لا ينوى
به غيره وهذان النحويان ضعيفان لان التقديم والتاخير يحوج الى الجواب ودعوى
حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف وضع المسألة لان الغرض انه الجواب
واضمار الفاء غير القول مختص بالضرورة فصل يشترط في الشرط ستة
امور احدها ان يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس قمت واما
قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان يثبت اني كنت قلته والثاني
ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا
يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان
سوف يقم والخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم
والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن
يقم انه انتهى للمستقبل كالجواب يصح جعله شرطا بان كان ماضي اللفظ دون
المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلم او بلا لكن خلوه من الفاء
ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت
وجوههم في النار وقوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع
المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف وكل جواب يمتنع جعله
شرطا فالفاء حتما لزمه فان المحل قد تعين فيه بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط
مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)